

أزمة الخطاب الليبرالي المعاصر

د. محمد عسكر الأمجد

ظنَّ الكثيرون أنَّ عقد التسعينات قد مهَّد للمثقفين والكتَّاب مراجعة الأفكار والطروحات السياسيَّة الشائعة، ولكن ككلِّ مرَّة حدثت جملةٌ من المراجعات من كافَّة ألوان الطيف الفكريِّ لم تُفضِّ في أغلبها إلا إلى قراءاتٍ هامشيَّة، مع استمرار روح السخط واتساع الهوة ما بين الهويات المتنازعة في المنطقة، رغم الإسهامات المتواضعة في الفكر العربيِّ المعاصر، إلا أنَّه لا يزال لدينا نقصٌ كبيرٌ وواضحٌ في الفكر السياسيِّ المعاصر.. هناك فجوةٌ كبيرةٌ بين ما يكتب في الصحف والكتب العربيَّة عما هو سياسيٌّ، أو ما يفترض أن يكون سياسةً، وما بين الممارسة السياسيَّة التي تجري على أرض الواقع، انطلاقاً من قناعة بعض الكتَّاب العرب والإسلاميين الذين يفخرون بأنَّ ما سطره رواد النهضة وقادة الإصلاح لا يزال صالحاً لوصف الأحداث الراهنة، وتحليل المشكلات الراهنة.

ولعلَّ الباحث يقرُّ بأنَّ أفكار ﴿المجتمع المدني﴾، و﴿حقوق الإنسان﴾، و﴿الديمقراطيَّة﴾ قد لقيت رواجاً منذ ذلك الحين، ولكنها لم تبارح إطاراتها النظرية، بل البعض يحاول تطبيق هذه المفاهيم حسب طريقتة، وليس حسب أ نموذجها الغربيِّ، ولهذا حوِّلت بعض هذه المفاهيم لتكون بديلاً للشعارات الثوريَّة، مع بقاء ذات الممارسة الفوضويَّة التي لا تحترم القانون، أو النظام العامَّ، أو تؤمِّن بالتسامح الحقيقيِّ. على الرغم من وجود جمعيات ومنظمات لها إسهامٌ منظورٌ ومتعاطفٌ، إذ هي مهتمةٌ بتبيئة هذه المفاهيم، إلا أنها تفتقر إلى لغة خطابٍ سياسيٍّ متطورٍ وواعٍ، وأكثر قياداتها هم من اليسار العلمانيِّ الذي يقف موقفاً حاداً ضدَّ السلطات المحليَّة.

تتمي الثقافة الليبراليَّة في تأسيساتها وآلياتها إلى أنماطٍ ﴿تفكيريَّة﴾ وإيديولوجيَّة ارتبطت بمنظومة واسعة من المفاهيم التي اقترنت أيضاً بالتحوُّلات الكبرى في الغرب بدءاً من تشكُّلات ما بعد الثورة الفرنسيَّة، وتفكُّك خطاب

الهيمنة الكنائسي، ومهيمنات الثقافة البطريركية في مشروع الدولة الأوربية التقليدية، وصولاً إلى ظاهرة نشوء الأحزاب الجديدة «الديمقراطية» ذات النزعات الليبرالية والتحررية، والتي تبنّت معطيات ما، تظهت من بنيات فكرية وثقافية وإيديولوجية أسهمت إلى حد ما في نشوء ظاهرة «المجتمع السياسي» في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، التي وجدت مظاهرها في انهيار أنماط الثقافات المركزية!! وتفكك البنيات الاقتصادية والسياسية التقليدية التي ارتبطت أزمتها بأزمات الكساد الاقتصادي الذي اجتاح الغرب الأوروبي وأميركا في بداية القرن الماضي، فضلاً عن نشوء ملامح العودة إلى مفهوم الدولة القومية القوية، الذي وجد مظاهره في إيطاليا وألمانيا واليابان وروسيا التي سعت إلى مركزة مفهوم هذه الدولة عبر السيطرة على قوميات أخرى بحثاً عن شكل الدولة القوية.

ومفهوم الليبرالية في الإطار التعريفي يقترن بوجود ديمقراطية نياية تكون السلطة السياسية فيها مقيدة بدستور، الغاية منها حماية حقوق الأفراد في المجتمع، وتسمى بـ«الحرية الدستورية» كما تعرفها الموسوعة الحرة، حيث تجد في الديمقراطية الليبرالية تطبيق إجراءات تستند إلى مفاهيم التسامح والتعددية، والتي تسمح بتعايش وجهات النظر المختلفة، وأن يكون التنافس على تسلّم السلطة السياسية في إطار المجتمع، لذلك فإن نشوء أوليات الخطاب الليبرالي كانت في الأساس هي السعي إلى مواجهة نشوء هذه الدولة الطاغية ذات المركز العصابي وأنماط ثقافتها القهرية.

فضلاً عن أن آليات الفكر الليبرالي كانت تسعى أيضاً للبحث عن فضاءات للتفكير الحر والقيم الإنسانية العالية، مثلما اقترنت أيضاً بالبحث عن آليات اقتصادية متحررة تسهم في حراك رأس المال وخلق ثورة جديدة في أنظمة الإستثمار الحر، مثلما أسهمت في ترسيخ قيم حية وفاعلة للإقتصاد المتحرر من الضواغط التقليدية عبر صياغة مفاهيم متجددة وغير مقيدة للسوق والتبادل

الإقتصاديّ، والإندفاع القويّة لرأس المال الإقتصاديّ والسياسيّ، والذي وضعها أمام شكوك متعددة تنطلق من أنّها تمثّل أحد مكونات ما سمّي في الأدبيات الماركسيّة بالإمبرياليّة الإقتصاديّة، والتي انعكست معطيات تحوّلها فيما بعد على الواقع الثقافيّ والسياسيّ في العالم، إذ تكرّست مشاريع ونظم وجدت أشكالها في أطر صراعيّة معقّدة، لكنها أكثر حراكاً، ومهدت لتحوّلات اقتصاديّة وسياسيّة أكثر استعداداً للتغيّر والإنتحاح على مجمل الخطابات الثقافيّة المختلفة، مثلما - بالمقابل أيضاً - أسهمت في تهيئة العوامل الموضوعيّة للكثير من الحروب والإحتلالات والكوارث التي طالت الشعوب تحت عنوان إعادة إنتاج منظومة العلاقات الدوليّة.

وربما كان من أهدافها أيضاً تدمير منظومات ما تبقى من الدولة القوميّة، وإعادة صياغة معادلات جديدة للإقتصاد الحرّ، وتوفير مصادر جديدة للطاقة والموادّ الأوّليّة، وفتح منافذ جديدة للأسواق العالميّة، فضلاً عن إعادة إنتاج مفاهيم الهيمنة السياسيّة العالميّة وفق إنتاج معادلات جديدة للقوة والدولة والنظام الإقتصاديّ!

يقابل هذه التحوّلات نشوء دروس وفلسفات واتجاهات ثقافيّة، استلهمت إشكالات التحوّلات الخطيرة في العقل الغربيّ وصدّماته المعرفيّة، بدءاً من آثار ماتبقي من صدمة «نيتشه» وانعكاسها على مفهوم المواطن / البطل، مفهوم الدولة القوميّة القويّة ذات المزاج الإستعلائيّ، وصولاً إلى الصدمات الحداثيّة المتمرّدة والوجوديّة في منتصف القرن والصدّات البنيويّة وما بعدها من اتجاهات تبنت إنتاج خطاب ما بعد المركز الإشكاليّ على أيدي فلاسفة الدرس الجامعيّ بارت وفوكو ودولوز وغيرهم، وصولاً إلى التفكيكيين الذين طرحوا أجندة تفكيك المركز المهيمن باتجاه الذهاب إلى أقصى الحرّيّة على أيدي دريدا وهابرماس وغادامير وغيرهم..

مثلما استلهمت مفهوم الحرية كخطاب وآليات في المعطى السياسي، واجترحت له منظومة من الإجراءات التي ارتبطت فيما بعد نشوء ظاهرة الأحزاب الديمقراطية بمواجهة أحزاب اليسار التقليدي ذي النزعات الماركسية التقليدية وطروحاتها حول مفاهيم المركزية والإقتصاد الاشتراكي، وديكتاتورية البروليتاريا وغيرها من توليدات الثقافات الشمولية.

ويعترف أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة بالقول، إن هذه النتائج السلبية ستحصل فعلاً، ولكنها ستحصل في الأجل القصير فقط، وأن النتائج الإيجابية سوف يحصل عليها المجتمع في الأجل الطويل، إلا أن ذلك يظل في عالم الاحتمالات، أما في الواقع، فإن النتائج السلبية من فقر وبطالة سوف تتراكم على المدى الطويل، وسوف تحدث تشوهات تعرقل مسيرة التنمية، خاصة من خلال تراجع خدمات التعليم والصحة. كما أن هذه النتائج سيكون لها آثار اجتماعية ونفسية خطيرة سوف تؤثر على التمسك الاجتماعي والأسري من جراء تزايد التفاوت في توزيع الدخل والثروة وانقسام المجتمع إلى أقلية غنية وأكثرية فقيرة، مع انحسار محسوس للطبقة المتوسطة.

لكن الليبرالية الإقتصادية الجديدة قد فشلت في إزالة الإختلال الداخلي ﴿عجز الموازنة العامة والتباين بين الإدخار والإستثمار﴾ وكذلك الإختلال الخارجي ﴿عجز موازين المدفوعات﴾ في أغلب الدول التي اضطرت إلى الأخذ بها. لا بل انخفضت معدلات النمو الإقتصادي ومعدلات نمو الإنتاجية، وزاد معدل إفلاس المؤسسات، وارتفعت معدلات البطالة.

أما على الصعيد العالمي، فقد أدت السياسات الليبرالية المتطرفة إلى استفحال أزمة الديون الخارجية، وفرض نظام أسعار الصرف واضطراب أسواق النقد الدولية، وبروز نزعة الحماية، والكتل الإقتصادية الإقليمية شبه المنغلقة، واندلاع الحروب النقدية والتجارية الضاربة.

وكانت بلدان العالم الثالث، كما هي دائماً، الضحية الأولى لسياسات الليبرالية الاقتصادية، فقد قادت هذه السياسات إلى تردّي أوضاع هذه البلدان بعد وقوعها في فخّ القروض الخارجية، وبعد أن حاصرها الدائنون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليَجبروها على التكيف مع الأوضاع المضطربة للإقتصاد العالمي، من أجل ضمان استرداد الديون، وإعادة تشكيل التوجّهات الإقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان على نحو يكفل للدول الصناعية المتقدمة الدائنة إعادة أساليب السيطرة المباشرة على اقتصادات بلدان العالم الثالث، وهي الأساليب الإستعمارية القديمة.

وهي في سبيلها إلى ذلك، فإنها تعيد فشل التنمية وتراكم الديون على بلدان العالم الثالث إلى أربعة أسباب:

١. الضعف المزمن في البنية الإقتصادية.
٢. الفساد السياسي الذي تمارسه النخب الحاكمة.
٣. هروب رأس المال المحلي إلى الخارج.
٤. الإنفاق الباهض على مشتريات الأسلحة وتأسيس جيوش لا لزوم لها.

هذا بالإضافة إلى أن الليبرالية تؤكّد باستمرار على المبادئ الحضارية والقيم الإنسانية كتتحقيق الحرية الفردية، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتطبيق الديمقراطية السياسية، وإشاعة المساواة البشرية، وتقرير الحقوق الإنسانية، إلى غير ذلك من المبادئ والمعايير والقيم، التي تمهد للإصلاح الشامل، وتعزز مسيرة الأمة بوسائل الفكر والإبداع كي تلحق بركب الحضارة الإنسانية الذي تجاوزها منذ قرون، لذا هم يحاربون «الوصاية الفكرية» بكل أشكالها، ويدينون سياسة «تكميم الأفواه» التي تعارض الحقّ الإنساني في التعبير، أو جريرة «الإقصاء» بكل صورته، لأنه نقيض احترام الآخر. كما يرفضون التدخل في شؤون الناس،

أو عقلية رفض المخالف «عقائدياً» والأخذ من ثقافته، أو التحجّر عند الماضي وعدم التعاطي مع الحضارة المعاصرة.

لكن كل هذا أخفقت فيه الليبرالية في مرحلة تطبيق مشاريعها الحضارية أو برامجها التنموية، فالذي يدعو إلى تحرير المرأة من القيود يرميها بوحل التغريب، كي تكون مسخاً للمرأة الغربية في طريقة التفكير وأسلوب الحياة، ويتحدثون كثيراً عن «الحرية الفكرية» التي تتعارض تماماً مع سياسة «تكميم الأفواه»، غير أنهم لا يجدون بأساً في تكميم أي فم لا يتحدث بالخطاب الليبرالي أو يتهم بالجهل والتخلف، لأن أي خطاب ما عدا خطابهم هو خطاب «متطرف» يستلزم تكميمه أو سحقه إن لزم الأمر، إلى درجة أن بعضهم يبرر عدم التسامح مع أتباع التيار الديني لأنهم أعداء التسامح!

وينادي بالمنطق العقلاني في تناول الأمور، ويشدد على الواقعية في تصور الأشياء والحكم عليها، ويتهم الإسلام بأنه متطرف ومشروع جاهز للإرهاب، دون تمييز بين الإسلام العقلاني الأصيل المعتدل، والممارسات الإسلامية المتطرفة.

فالخطاب الليبرالي اليوم أثبت تطبيقياً أنه يعيش أزمة حقيقية، وهذا يحدو بالرأي الآخر إلى أن يتساءل إشكالياً عن مدى جدوى التلاقي معه على أرضية مشتركة، خاصة وأن عدد المنصفين منهم يكاد لا يتعدى أصابع اليد، ما لم تكن هناك مكاشفة فكرية حقيقية معهم، تدفعهم نحو تبني مواقف عقلانية وقراءة الأحداث قراءة واعية تسهم في تخفيف حدة الغلو في خطابهم على كل الصعد والمجالات الحياتية.

فالليبرالية، خاصة تجلياتها في مرحلة ما بعد الحداثة، تشدد على حرية الأفراد، وعلى المساواة فيما بينهم، وهي تجتهد في إزاحة وتفكيك كافة القيود المجتمعية والقانونية والمؤسسية، التي تحد من حرية الأفراد، وتقيّد إراداتهم وتعطل قدراتهم.

وإذ تُلطف الليبرالية من مفاعيل الفردية الجاحمة، التي تنتزع الفرد من الجماعة وتبعده عن أهله وأصدقائه، فإنها تفعل ذلك عبر تكوين التجمعات الطوعية. فهل تكون مساندة الليبراليين لمثل هذه التجمعات وحرصهم على حريتها هي التعبير عن التزامهم بالتنوع الثقافي؟

قد يكون الذين يرون أن الليبرالية هي النظام السياسي الأفضل لتطبيق التنوع الثقافي على حق، ولكن ليس هناك من مسوغ للاعتقاد بأن النظام الليبرالي وحده يوفر هذه الميزة.

إن الليبرالية قد تأتي ولكن من دون أن يأتي معها التنوع الثقافي، إنها - في نظر البعض - عقيدة إنسانية كبرى، ولكنها لا تقدم حلاً لكافة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات.

من اللوازم التي باتت تشكل ملامح الخطاب الليبرالي في مشروع الإصلاح الإقتصادي هي أن الحرية الإقتصادية شرط لازم للديمقراطية السياسية، وقد يتفلسف البعض ويختلف حول مديات مفهوم الحرية، إلا أنها تفترض وتشرط قبل كل شيء ضمان الحقوق الطبيعية للإنسان، التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، مثل الحق في الغذاء الكافي، والحق في الحصول على مأوى، والتمتع بالخدمات الصحية، والحق في الحصول على عمل، والحق في التعلم والمعرفة، والحق في حماية البيئة الطبيعية، والحق في التخلص من الفقر والفاقة، على اعتبار أن الفقر لا ينسجم مع حق الإنسان في الحصول على حياة كريمة.

ومن الواضح أن هذه الحقوق الطبيعية تفرض أداءً ملزماً على الحكومات، حتى يتسنى لمواطنيها التمتع بتلك الحقوق، بمعنى أن الحكومة ستكون مسؤولة عن قطاعات اقتصادية وخدمية كثيرة، حتى تتمكن من تأمين الحقوق لمواطنيها، كمرحلة أساسية باتجاه نشر «الحرية»، فمن المستحيل أن تمنح الحرية لأي شعب جائع!

بيد أن هذا الأمر لا ينسجم مع المشروع الإقتصادي الليبرالي، الذي يحمل مفهوم إقصاء الدولة عن الحقل الإقتصادي، وتحرير الإقتصاد من الضوابط، مما يفتح الطريق أمام رؤوس الأموال - سواءً المحليّة منها أو الخارجيّة- لغرض فرض هيمنتها على النشاط الإقتصادي المحليّ، فمن أين للحكومة - أية حكومة - وهي تتبنى المشروع الإقتصادي الليبراليّ كلّ تلك المبالغ الهائلة التي تستطيع من خلالها الإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها إذا علمنا أن هذا المشروع الليبراليّ المعولم يسهم حتى في التوجّه نحو تقليص إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الكمركيّة.

إنّ الحرّيّة الإقتصاديّة المفترضة لإقامة اقتصاد تحكمه سوقٌ منفلةٌ لا تتسجم بالضرورة مع الحرّيّة المتوخّاة في الديمقراطيّة السياسيّة، لأنها ستحيلها إلى ديمقراطيّة يحرّكها رأس المال، وما يقال عن أن الحرّيّة الإقتصاديّة شرطٌ لازمٌ للديمقراطيّة السياسيّة تدحضه الحقائق التاريخيّة، فالتطور الرأسماليّ تسارع في بعض دول الغرب في ظلّ أنظمةٍ معيّنة، كما أن النموّ الإقتصاديّ السريع في إطار الرأسماليّة اقترن بتدخلٍ فعّالٍ للدولة.

نعم، فالبدليل لرفض الليبراليّة ونكوصاتها التطبيقية هو إيجاد آلياتٍ سياسيّةٍ إسلاميّةٍ وعربيّةٍ من أجل ضمان الحقوق الطبيعيّة للإنسان التي تنصبُّ في مجملها باتجاه توفير حياةٍ كريمةٍ له، فهل ممارسة الإنسان حقّه الطبيعيّ في الإنتخابات تعني حصوله على كامل حريته؟ وأين ستكون حريّة الرأي والتعبير حيث يعيش عددٌ كبيرٌ من السكان في فقرٍ مدقعٍ حيال ديمقراطيّةٍ للرسميل تتحكم في خيارات الناخبين؟

إنّ ابتلاء معظم الشعوب التي كانت تُصنّف كشعوبٍ للعالم الثالث بأنظمةٍ شموليّةٍ هيمنت على القطاعات الإقتصاديّة بإدارات بيروقراطيّةٍ طفيليةٍ لسنواتٍ طوال، التي أضرت كثيراً بالتنمية الإقتصاديّة، ربما كانت وستكون مدعاةً لتمير الخطاب الليبراليّ الداعي إلى رفض اقتصاد الدولة القائم على التخطيط

المركزي، وإبداله باقتصاد السوق القائم على قناعات مسبقة ذات طابع إيديولوجي في اعتماد السوق الحرة محوراً للنشاط الإقتصادي وألية لتوجيه الموارد.

